أ.د. عبد الرحمن حمود السميط
الكويت

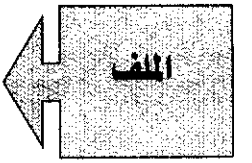

ثقافة الوحدة والتقريب ودور مؤسسات المجتمع المدني

مقدمة

مع الزيادة المستمرة في هيئات العمل الأهلي- المدني المستند إلى القيم والتعاليم والمقاصد الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية، ومع النمو التراكمي لخبراتها في العمل الميداني المتصل مباشرة مع القطاعات الواسعة من الجماهير، بدأت هذه الهيئات تقوم بدور متزايد الأهمية في الكشف عن الأصول الأخلاقية والمعنوية والقيمية لوحدة الأمة الإسلامية من ناحية، وعن التشابه الكبير في القضايا والمشكلات التي تعاني منها شعوب هذه الأمة من ناحية أخرى. ومن ثم يمكننا القول – ومن واقع خبراتنا الميدانية في العمل الخيري الإسلامي على مدى أكثر من عقدين – أن جهود وأعمال منظمات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني ذات المرجعية الإسلامية من شأنها أن تسهم – وهي تسهم بالفعل – في توثيق روابط الأخوة، وفي تمتين أواصر الوحدة بين شعوب الأمة الإسلامية، وأن كل نجاح تحققه في هذا الميدان

سوف يصب بالضرورة في اتجاه تحقيق التقارب والترابط بين شعوب الإنسانية كافة، ومن هنا تلتقي جهود المنظمات والهيئات المدنية الإسلامية مع جهود المنظمات والهيئات المدنية في المجتمعات غير الإسلامية للعمل من أجل مصلحة الإنسان بوصفه إنساناً على الصعيد العالمي بصفة عامة، وفقاً لمعايير ومبادئ سامية لا تصادم فطرته ولا تهدر كرامته.

ونظراً لما للمصطلحات والمفاهيم المتداولة في هذا المجال من أهمية بالغة في توحيد الفهم وإزالة كثير من أسباب الخلاف وعوامل الفرقة المصطنعة، فسوف نخصص البند الأول من هذا البحث لمناقشة الإشكاليات الاصطلاحية المتعلقة بمفاهيم مثل «المجتمع المدني» و«المجتمع الأهلي»، و«العمل التطوعي» و«العمل الخيري»، وسوف نركز في تناولنا لهذه المفاهيم على معانيها الجوهرية التي توضح انتماءها لمنظومة فكرية واحدة وإن اختلفت صور التعبير العملي عنها في الواقع الاجتماعي، كما أننا سوف نشير إلى ما هنالك من خصوصيات تميز تلك المفاهيم في السياق العربي الإسلامي. ثم ننتقل بعد ذلك – في البند الثاني – إلى النظر في واقع مؤسسات المجتمع المدني، أو الأهلي، وما تقوم به من نشاطات متعددة في خدمة المجتمع، ونبين طبيعة علاقتها بالدولة المعاصرة، وكيف أن التشابه الكبير في نوعية المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا العربية والإسلامية يفرض التنسيق والعمل المشترك المؤدي إلى دعم روابط الوحدة على كافة المستويات الشعبية والرسمية. أما البند الثالث فسوف نخصصه لتناول القواسم المشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني على مستوى المرجعية الشرعية والقانونية التي تستند إليها من جانب، وعلى مستوى الممارسة الاجتماعية والتجارب التاريخية

والمعاصرة التي تعبر عنها في الواقع من جانب آخر. ونتناول في البند الرابع الجوانب المختلفة التي يسهم من خلالها المجتمع المدني في تحقيق وحدة الأمة، ونختتم حديثنا برؤية عامة ونظرات مستقبلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني – على اختلاف أنماطها وتعدد مجالات عملها – في الإسهام في تحقيق وحدة الأمة الإسلامية، ودعم روابط التعاون الإنساني على المستوى العالمي استناداً إلى الرؤية الإسلامية التي تخاطب الناس أجمعين، وتهدف إلى الأخذ بأيديهم على طريق التقدم والرقي والسعادة في الدنيا، والنجاة في الآخرة.

أولاً: مصطلح المجتمع المدني

انشغلت الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية منذ سنوات عدة بالجدل حول مفهوم المجتمع المدني؛ وذلك سعياً للوقوف على مضامينه التي يحتويها، ومعرفة دلالاته التي يشير إليها على أرض الواقع الاجتماعي في هذا البلد أو ذاك.

ونظراً لأن الأصول الغربية لهذا المصطلح تجعله ملتبساً وربما غامضاً عند استعماله في السياق العربي الإسلامي، فقد انقسمت الآراء بشدة بين عدد من الاتجاهات منها:

فريق ذهب إلى أن «المجتمع المدني» مفهوم يشير إلى مجموعة المؤسسات والتنظيمات التي تستند إلى أسس مدنية اجتماعية من وضع البشر أنفسهم؛ أي أنه نقيض مباشر لكل ماهو ديني أو ذا مرجعية دينية.

وفريق آخر ذهب إلى أنه يشير إلى تلك المؤسسات والتنظيمات التي تنبع من المجال الاجتماعي، وتعمل لصالحه، أياً كان الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه؛ دينياً أو مدنياً، وأن هذه المؤسسات والتنظيمات تستهدف، أيضاً، وضع مجموعة من الكوابح والروادع التي تحد من سلطة المجتمع السياسي، أو العسكري الذي تمثله الدولة؛ وبهذا المعنى يصبح المجتمع المدني نقيضاً لما هو سياسي أو عسكري، أو لكل ما هو حكومي أو منسوب إلى الدولة.

وذهب فريق ثالث إلى أن تحديد المقصود بالمجتمع المدني من خلال عدد من المؤشرات الإجرائية التي تصف مؤسساته ومنظماته وفاعلياته المختلفة، ومن هذه المؤشرات مثلاً: أن تلك المؤسسات والمنظمات تحتل موقعاً وسطاً بين العائلة؛ باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي، والنظام القيمي الأخلاقي في المجتمع من جهة، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها البيروقراطية الحكومية من جهة أخرى.

ومثلما انقسمت الآراء بصدد تعريف مضمون «المجتمع المدني» ، تباينت المواقف من الحكم على وجود ما يصدقه من مؤسسات وتنظيمات في الواقع الاجتماعي العربي والإسلامي. فالبعض أنكر وجوده بأي شكل من الأشكال، وذهب إلى أنه إنجاز حضاري غربي بحت، وأن علينا استزراعه في بلادنا وتنميته في تربة مجتمعاتنا التي لم تعرف ما يشبهه في تاريخها الطويل. بينما ذهب البعض الآخر إلى أن هناك عديداً من المؤسسات والهيئات التي يمكن تصنيفها – تجاوزاً – ضمن «المجتمع المدني»، وهي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ العربي الإسلامي، وفي مقدمتها المساجد الجامعة، والأوقاف، والمدارس

الأهلية ومكاتب تحفيظ القرآن، والبيمارستانات ومشافي العلاج المجاني، وصور أخرى متعددة من أعمال الخير والمنافع العمومية.

وبدلاً من أن يكون «المجتمع المدني» المنشود مفهوماً مبنياً على الانسجام والعمل المشترك بين المجتمع والدولة، سعى بعض الذين تبنوه في مجتمعاتنا الى استخدامه كأداة لمواجهة الدولة الاستبدادية، والحد من سيطرة نظام السوق على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والقضاء على التكوينات التقليدية الموروثة باعتبارها سبباً من أسباب التخلف، وعاملاً من عوامل الاستبداد والقهر، وحتى لتعميق الهوة بين المجتمع والدولة، وتقليص فرص نمو مجال مشترك بينهما لمصلحتهما معاً.

ونستخلص مما سبق – وفيما يتعلق بموضوع بحثنا هذا – أن اقتحام مفهوم المجتمع المدني لثقافتنا المعاصرة قد أسهم في تعميق الانقسامات بين النخب الفكرية والسياسية والثقافية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وأن هذا الاقتحام قد أشعل الجدل بشأنه لسنوات عدة في محاولة لاكتشاف أبعاده الفلسفية، ومحتوياته النظرية، ومقاصده الاجتماعية والسياسية والثقافية انطلاقاً من خلفياته التاريخية التي ميزت نشأته في التجربة الأوربية بوجه خاص.

ولكن بمرور الوقت، ومع اتضاح تلك الأبعاد والمضامين والمقاصد، وبفضل انخراط أعداد متزايدة من أعضاء النخبة الفكرية والثقافية ذات الخلفية الإسلامية في الجدل المشار إليه، بدأت حدة هذا الجدل تنخفض، وطفق الفرقاء يكتشوفون أن ثمة كثيراً من جوانب الاختلاف فيما بينهم لا مبرر لها، وأن مردها إلى مشاحنات اصطلاحية أكثر منها قضايا مبدئية أو جوهرية، والأهم

من ذلك أن أعداداً متزايدة أيضاً من النخب ذات الخلفيات والمرجعيات العلمانية بدأت تدرك أنها قد أخطأت عندما صورت المؤسسات والمنظمات الموروثة على أنها تقع جملة وتفصيلاً خارج نطاق الحقول الدلالية لمفهوم «المجتمع المدني»، وأنه على العكس من ذلك توجد صيغ وأنماط متعددة من تلك المنظمات والمؤسسات الموروثة تصب مباشرة في الاتجاه نفسه الذي يقصده أنصار مؤسسات المجتمع المدني الحديث، بل ربما تكون الصيغ الحديثة المستوردة أقل كفاءة في الإنجاز، وأضعف قدرة على اكتساب الشرعية الاجتماعية من تلك الموروثة، أو المستندة إلى منظومة القيم والمبادئ والتعاليم الإسلامية؛ التي تسهم – في الوقت نفسه – في تشكل هوية المجتمع، وفي ضبط سلوكياته.

وما يهمنا التأكيد عليه هنا هو الآتي: -

١- أن مصطلح «المجتمع المدني» حديث في استخدامه العربي الإسلامي، وهو شديد الارتباط بالتجربة الغربية؛ لاسيما في وجهها الليبرالي – الديمقراطي، وهو أكثر التصاقاً بعملية تشكيل وعي المواطن وحقوقه في التمتع بحياة مدنية حرة في مواجهة النظام الكنسي المستبد الذي خنق العلم، وأهدر الحريات، وأدان العقل، وتحالف مع سلطات الدولة في قهر المجتمع، وفي إقصاء الجماهير عن المشاركة السياسية.

٢- أن ثمة إشكالاً مفهومياً حدث نتيجة ترجمة مصطلح المجتمع المدني إلى اللغة العربية؛ ذلك لأن التعبير الاصطلاحي الذي تردد في تراث العرب والمسلمين عبر تاريخ علاقتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية هو الأخ، والأخوية، والإخوان ، والأهل، وما شاكل ذلك، وكلها تعابير تعكس سمة

أساسية من سمات الانتماء الإسلامي، أو الولاء العام للأمة الإسلامية، ومن ثم فإن مختلف الممارسات العملية لهذه المفاهيم – التي تضاهيها ممارسات مفهوم المجتمع المدني في بعض جوانبها على الأقل – كانت تترجم الشعور بالوحدة التي توثق عرى الترابط بين مختلف فئات المجتمع من جهة، وبين مختلف تكوينات الأمة الإسلامية من جهة أخرى.

٣- أننا مع الرأي القائل بأنه لا مشاحة في الاصطلاح، وعليه فلا بأس من أن نستخدم مفهوم «المجتمع المدني» بمضمون يشير إلى خصوصية الممارسات والمؤسسات والمقاصد التي تعبر عنه في السياق العربي الإسلامي، لا أن ننقل هذا المفهوم نقلاً أعمى بمضمونه الوافد من الخارج، والمعبر عن خصوصية مجتمعات أخرى.

٤- أن المقارنة السابق ذكرها بين المجتمع المدني بمؤسساته الحديثة، والمجتمع الأهلي بمؤسساته التقليدية الموروثة، لا تعني أننا ندعو إلى استبدال حتمي للمؤسسات الموروثة بالمؤسسات الحديثة، أو أن نرفض الحديثة فقط لكونها موصوفة بهذه الصفة، وخاصة أن المؤسسات والصيغ التقليدية للعمل الأهلي، أو المدني ، التي قامت على أساس فكرة «العصبية»، أو الانتماء إلى طائفة مهنية، أو حرفية، أو جهوية، هذه المؤسسات خضعت في معظم الحالات لتغيرات جوهرية في أدائها لوظائفها. فقد كانت تشكل في مجملها صورة للتوحد القائم على الولاء للأمة، والإيمان بعقيدتها، والالتزام بأهدافها الجماعية، أما في الوقت الحاضر، وفي ظل الدولة القطرية التي رسمت حدودها السياسات الاستعمارية أكثر مما رسمتها المصالح الوطنية أو القومية، فإن قيام تلك المؤسسات على أسس طائفية مهنية أو فئوية، أو حرفية قد يقودها إلى العمل

في خدمة أغراض أخرى، تخدم التجزئة، والحروب الأهلية، والتفكك الاجتماعي، ولا تخدم بالضرورة مبدأ الوحدة الإسلامية الجامعة، وهو المبدأ الذي خدمته من قبل في سياق اجتماعي وسياسي مختلف.

ثانياً: حالة مؤسسات المجتمع المدني

يحفل الواقع المعاصر للمجتمعات العربية والإسلامية بعديد من المؤسسات والتنظيمات والهيئات التي يمكن إدراجها تحت عنوان «المجتمع المدني» ، أو «المجتمع الأهلي» بالمعنى السابق شرحه. وقد أشرنا في البند السابق إلى أن تلك المؤسسات تنقسم إلى نوعين رئيسيين، ونورد هنا مزيداً من الإيضاح:

١- قسم أصيل أو موروث، استندت مؤسساته وتنظيماته إلى منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات التي حض عليها الإسلام ودعا إلى الالتزام بها مثل:

التقوى، والعمل الصالح، والإحسان، والبر، والصدقات، والتضامن مع الفقراء والمساكين وذوي الخصاصة، وكفالة الأيتام، وإغاثة اللهفان. وبالرغم من تعدد الصيغ المؤسسية – أو شبه المؤسسية – التي عرفتها المجتمعات العربية والإسلامية بهذا الخصوص، إلا أنها لم تخرج في مجملها عن الإطار العام الذي رسمه الإسلام لوحدة الأمة، وإنما صبت جهودها في المجرى الرئيسي الذي يدعم هذه الوحدة، ويوثق أواصرها بين مختلف الفئات والجماعات والشعوب الداخلة في تكوين النسيج العام للأمة.

٢- قسم وافد أو مستورد من الخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية الحديثة التي قدمت نماذج متنوعة هي الأخرى في عملية بناء المجتمع المدني، واستندت مؤسساتها وتنظيماتها على ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات

والفلسفات، هي: الليبرالية؛ بمعناها السياسي الذي يؤكد على مبادئ حرية التعبير عن الرأي، والمشاركة في الحكم بأشكال متنوعة، والتعددية السياسية والاجتماعية. والرأسمالية؛ باعتبارها نظاماً مثالياً لإدارة شؤون الحياة المادية ودفع عجلة الإنتاج، إلخ. وأخيراً العلمانية؛ التي تفصل الدين عن شؤون الدنيا، وبخاصة عن شؤون السياسة والحكم وقوانين تنظيم المجتمع وتوجيه العلاقات بين افراده وفئاته، كما تبعده عن التدخل في ضبط المعاملات المدنية، والوقائع الجنائية، وتحصره بدلاً من ذلك كله في نطاق العلاقة بين العبد وربه فقط.

ولعل من أهم ما نلاحظه بشأن القسمين «الأصيل والوافد» أنهما متوازيين وغير متوازنين.

أما توازيهما فيشير إليه وجودهما معاً على أرضية مجتمعاتنا العربية والإسلامية دون أن يزيح أحدهما الآخر، إضافة إلى التشابه بينهما أحياناً في بعض مجالات العمل والقضايا التي تنصرف إليها جهودهما، والفئات الاجتماعية التي تستفيد من المشروعات والبرامج التي يقدمانها؛ ومن ذلك قضايا محاربة الفقر، والسعي للقضاء على الأمية، وتوفير فرص عمل للعاطلين .

وأما عدم التوازن بين القسمين الموروث والأصيل، فتدل عليه عدة مؤشرات منها: أن حجم القسم الموروث أو الأصيل أكبر بشكل ملحوظ من القسم الوافد أو المستورد؛ وذلك نتيجة للعمق التاريخي والاجتماعي الذي تمتعت به المؤسسات والتنظيمات ذات الأصول الموروثة، وقد أتاح لها هذا العمق قبولا اجتماعياً واسعاً، وتنوعاً كبيراً في الأشكال والصيغ التي تعبر عنها ' ابتداء من إماطة الأذى عن الطريق، مرورا بالتبرع لإنشاء مسجد أو مدرسة أو ملجأ، وصولاً

إلى بذل النفيس والنفس في سبيل الله دفاعا عن الدين والعرض والوطن. ولكن هذا الحجم الكبير نسبياً لم يترافق معه تطور مكافئ في الجوانب الإدارية والمؤسسية والمحاسبية والرقابية، وهي أمور تتفوق فيها مؤسسات القسم الوافد أو المستورد، وتمدها بقدر لا بأس به من الفاعلية تبدو معه أكبر من حجمها الحقيقي في أرض الواقع، ويجعل الكفة تميل لصالحها، وبخاصة إذا علمنا أن الجهات الأجنبية تفضل مؤسسات هذاالقسم المستورد في بلادنا، وتختصه بالجانب الأكبر من مساعداتها الفنية والتدريبية والمالية.

إن النظر في الواقع المعاصر لمؤسسات العمل الأهلي، أو المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية يدلنا – أيضاً – على وجود تباين بين أداء المؤسسات الموروثة أو الأصيلة من جهة، وأداء المؤسسات الوافدة أو المستوردة من جهة أخرى، وبخاصة في الفترات التي وقعت فيها الأمة تحت سيطرة المد الاستعماري الغربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ حيث شهدت المؤسسات الموروثة نمواً في حجمها، وتزايداً في أعدادها، وازدهاراً في نشاطاتها، وذلك بفعل التحدي الاستعماري ذاته، وكنوع من أنواع مواجهة المخاطر التي حملها معه عل الهوية والعقيدة والمصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية للأمة. وكانت المهمة الأساسية لهذه المؤسسات الأصيلة جزءاً لا يتجزأ من مهمات الحركة الوطنية الجهادية الساعية للاستقلال وطرد المحتل من الأوطان الإسلامية. هذا في الوقت الذي نشطت فيه مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الوافدة وزاد عددها، وارتفع مستوى أدائها مستفيدة بالحماية التي وفرتها لها السلطات الاستعمارية، وكانت أغلبية نشاطاتها وبرامجها ومشروعاتها تصب في خانة ترسيخ أقدام الاستعمار، وتسهم في تمهيد الساحة

أمامه على الصعيد الاجتماعي، من خلال ما كانت تقدمه من خدمات مختلفة في مجالات الثقافة والتعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن نشاطها التبشيري المباشر الذي كان يستهدف تحويل المسلمين عن دينهم، وبخاصة في الأوساط الأمية والفقيرة والمحرومة منهم.

ومعنى ما سبق أن النمو في القطاع الأهلي ومؤسساته الموروثة أو المستوردة في مرحلة الاستعمار لم يكن كله يصب في اتجاه توحيد قوى الأمة ولمّ شتاتها، وإنما على العكس من ذلك كانت جهود هذه المؤسسات تسير في اتجاهين متعارضين: الأول يدعم قضايا التحرر من الاستعمار، ويسهم في مواجهة التحدي الأكبر الذي كان يواجه المجتمعات العربية والإسلامية ممثلاً في الاستعمار، والثاني كان يدعم هذا الاستعمار، ويسهم في ترسيخ أقدامه في البلاد بطرق ووسائل مباشرة حيناً، وغير مباشرة في أغلب الأحيان. ونتيجة لذلك فإن محصلة الجهود التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي في تلك الفترة لم تصب بكاملها في اتجاه وحدة الأمة، وكان إسهامها متواضعاً في تقوية أواصر الأخوة بين أبنائها؛ سواء على الصعيد القطري أو الوطني الخاص بكل بلد، أو على الصعيد العام الذي يشمل جميع البلدان العربية والإسلامية.

ويأتي موقف «الدولة» من كلا النوعين من المؤسسات والتنظيمات (الأصيلة والوافدة) ليضيف بعداً آخر إلى إشكالية الأثر الذي تتركه ازدواجية هذه المؤسسات على قضية وحدة الأمة. ويتجلى هذا الأثر من خلال انحياز بعض الدول العربية والإسلامية بوضوح إلى جانب المؤسسات الوافدة، أو ذات المرجعية العلمانية، على حساب المؤسسات الموروثة أو الأصيلة، في حين تفعل

بعض الدول الأخرى العكس؛ إذ نجدها تنحاز للموروثة على حساب الوافدة، وفي كلا الحالتين تتضرر وحدة الأمة من الاستقطاب الذي يحدثه الانحياز لهذا الجانب أو ذاك.

وتتجلى حالة انحياز الدولة في علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي في مجموعتين من القضايا الأساسية هما: قضايا الإشراف والرقابة ومدى حرية العمل المتاحة للنشاط غير الحكومي ، وقضايا التمويل والدعم المادي والتعاون في إنجاز مشروعات مشتركة حكومية وغير حكومية. والملاحظة العامة في هذا الصدد هي أن الدولة تستطيع ممارسة انحيازها في أي وقت شاءت، وبطرق شتى، ولعل من أهمها الآتي:

١. تشديد الإجراءات الروتينية، وتفعيل البيروقراطية وتنشيط حيلها التي لا تنتهي حتى تعرقل عمل كثير من المؤسسات والتنظيمات الأهلية. وبما أن الحكومة هي التي تسيّر عجلة الإدارة العامة في الدولة، فإنها تسعى دوماً لتغليب ما تراه «مصلحة عامة»، وتتخذ من هذه المصلحة العامة في كثير من الحالات غطاءً للانحياز إلى نشاطات وبرامج ومؤسسات وجمعيات ذات توجه ترضى عنه الدولة، وفي المقابل تقوم بالتشديد على نشاطات وبرامج ومؤسسات ذات توجه آخر قد لا ترضى عنه الدولة.

٢- التحكم في التمويل الذي توفره الحكومة للعمل الأهلي. وبالرغم من محدودية التمويل الذي توفره الحكومات العربية والإسلامية لمنظمات العمل الأهلي ومؤسساته المدنية بصفة عامة، إلا أن أغلبية هذه المؤسسات والجمعيات تعتمد في تنفيذ بعض مشروعاتها على ما تتلقاه من دعم حكومي.

ومن خلال هذا الدعم تستطيع الحكومات ممارسة انحيازها بزيادته لبعض المؤسسات والجمعيات، وتخفيضه بالنسبة لبعضها الآخر. وأحياناً تمارس الدولة الانحياز التمويلي من خلال تحكمها في منح أو منع بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية حق الحصول على تصاريح جمع التبرعات وتلقي الهبات والمساعدات المحلية أو الأجنبية.

٣- تركيز التغطية الإعلامية الإيجابية على بعض المؤسسات والمنظمات الأهلية أو غير الحكومية؛ وبخاصة تلك التي ترعاها شخصيات بارزة في المجتمع كزوجة الرئيس، أو حرم الملك أو الشيخ أو الأمير، بينما يحدث العكس مع بعضها الآخر؛ وذلك بإهمالها إعلامياً أو حتى بتعمد تشويهها وشن حملات منظمة عليها في بعض الحالات، أو بمنح الامتيازات الإعلامية؛ في صورة إعلانات مجانية أو منخفضة التكاليف للجمعيات والمؤسسات القريبة من السلطة، ومنعها عن البعيدة عنها في بعض الحالات الأخرى. وتستطيع الحكومة ممارسة هذا النوع من الانحياز الإعلامي بيسر وسهولة نظراً لأن قسماً كبيراً من وسائل الإعلام لا يزال مملوكاً للدولة في أغلبية البلدان العربية والإسلامية.

إن النظرة الموضوعية تقتضينا التأكيد – مرة أخرى – على ما سبقت الإشارة إليه من أن انحياز الدولة مع أو ضد بعض جمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الأهلي، لا يجري لصالح المؤسسات والجمعيات والمنظمات ذات الخلفية العلمانية أو الوافدة من الخارج على طول الخط، كما أن العكس لا يحدث دوماً مع المؤسسات والجمعيات والمنظمات الموروثة أو ذات الخلفية الإسلامية. والحاصل على أرض الواقع هو أن الدولة في أغلبية بلداننا العربية

والإسلامية تسعى جاهدة للسيطرة على المنظمات والمؤسسات والجمعيات العامة، والساعية لنشر الوعي السياسي والثقافي والديني في المجتمع.

وفي سبيل تحقيق هذه السيطرة فإن الدولة لا تجد غضاضة في استخدام أسلوب أو أكثر من الأساليب السابق ذكرها ضد هذه الجمعيات، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تسعى لشق جبهة العمل الأهلي أو المدني بدعم بعض الاتجاهات والأفراد وتقريبهم من مراكز السلطة، بينما تقوم بتهميش الآخرين من المعارضين أو من ذوي الاتجاهات التي لا تروق للسلطة الحاكمة. ومثل هذه الحالة لا تنتج سوى آثار سلبية على مجمل أوضاع المجتمع المدني/ الأهلي، وعلى درجة الوحدة والتماسك الداخلي في مختلف الأقطار العربية والإسلامية من ناحية، وبالتالي على وحدة الأمة الإسلامية وتضامن شعوبها من ناحية أخرى؛ وخاصة في ظل ضعف أو غياب أطر دولية فاعلة عربياً وإسلامياً للتنسيق والتعاون بين منظمات وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على المستوى العام للأمة.

ثالثاً: الخصائص المشتركة

إن المؤسسات والمنظمات والجمعيات الموروثة وذات المرجعية الإسلامية تجمع بينها قواسم مشتركة متعددة بالرغم من تباين نشاطاتها وتنوع مجالات عملها واختلاف أهدافها. ويمكن القول إن هذه القواسم مستمدة في مجملها من وحدة الأصول ومنظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات الخاصة بالعمل التطوعي أو الخيري، أو المدني من المنظور الإسلامي، وهي موجودة وفاعلة ليس فقط على مستوى القطر العربي أو الإسلامي الواحد، وإنما أيضاً

على مستوى أغلبية الأقطار العربية والإسلامية بصفة عامة. وإلى جانب هذه الأصول والقيم الواحدة هناك وحدة التجارب والخبرات التاريخية التي مرت بها مجتمعاتنا العربيةوالإسلامية. وفيما يلي بيان موجز بأهم هذه القواسم المشتركة لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العربي والإسلامي:

١- التعبير عن قيم ومصالح مشتركة

تشمل هذه المصالح المشتركة التي تعبر عنها مؤسسات وتنظيمات المجتمع الأهلي المدني في أغلبية البلدان العربية والإسلامية، جوانب مادية اقتصادية وجوانب معنوية روحية في الوقت نفسه. وهي تهدف إلى حفظ الوجود المادي والمعنوي أيضاً، وذلك بما تتضمنه من أفكار تدعو لها، ورؤى وتصورات مستقبلية تسعى للإسهام في تحقيقها داخل القطر الذي تعمل فيه وخارجه. قد تكون الفكرة المشتركة بين مؤسسات وجمعيات عربية وإسلامية هي رعاية الأيتام ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وقد تكون تأهيل العاطلين عن العمل وإرشاد الشباب إلى ميادين إنتاجية نافعة، وقد تكون تقديم الرعاية الصحية وعلاج المرضى والمصابين، وقد تكون إغاثة المنكوبين في الكوارث الطبيعية أو الإنسانية، وفي جميع هذه الحالات نجد أن مرجعية القيام بتلك النشاطات والبرامج والخدمات واحدة؛ وهي مبادئ وتعاليم الإسلام التي تحض على عمل الخير، وتعلي من شأن التعاون على البر والتكافل بين الناس. وعليه فإن أي نجاح تحرزه جميعة هنا أو مؤسسة هناك هو نجاح لمثيلاتها في مختلف أرجاء البلدان العربية والإسلامية، ودعم للفكرة التي تنطلق منها وتعمل على هداها.

٢ - الجمع بين دوائر الانتماء المتعددة في إطار واحد

بالرغم من تعدد معايير التصنيف التي تقوم على أساسها مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي/ المدني في مجتمعاتنا، إلا أنها تقوم بدور بارز في الجمع بين دوائر الانتماء المتعددة التي ترتبط بتلك المعايير. وهذه الظاهرة موجودة في تراث كثير من المؤسسات الأهلية الموروثة وفي بعض المؤسسات المعاصرة. ولتوضيح المعنى المقصود سنضرب هنا مثالين أحدهما مؤسسة موروثة، والآخر مؤسسة معاصرة:

أ. الأزهر الشريف بمصر. وهو من أعرق المؤسسات الأهلية الموروثة في تاريخ الأمة، ويمكن تصنيفه على أنه مؤسسة إسلامية، مصرية، تتجه رسالته إلى مختلف الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية وغيرها حيثما وُجد المسلمون. وقد اعتمد في أداء رسالته لأحقاب متطاولة من الزمن على ريع الأوقاف التي خصصها عليه أهل الخير من المصريين، والشاميين، والمغاربة، والأتراك، كما أنه أتاح العلم والمعرفة لأبناء العالمين العربي والإسلامي من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، ونشأت بداخله أروقة متعددة الانتماءات الجهوية المتنوعة مثل: رواق الأتراك، ورواق الشوام، ورواق الصعايدة، ورواق الجبرت (للطلبة القادمين من الصومال وجيبوتي وإرتيريا)، ورواق المغاربة. كذلك فقد شارك علماء من مختلف الأقطار في تدريس طلاب الأزهر، وأضحى خريجو هذا الصرح العلمي الأهلي دعاة منتشرين في مختلف أنحاء الأرض يجمعون أبناء الأمة على كلمة واحدة، وينشرون الاعتدال والوسطية في فهم التدين وفي الالتزام بتعاليمه.

ب - جمعية العون المباشر/ لجنة مسلمي أفريقيا بالكويت، وهي تصنف باعتبارها جمعية إسلامية كويتية أفريقية النشاط؛ حيث يتركز عملها في

المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء، وتستمد مواردها من تبرعات المحسنين من أهل الكويت وبعض بلدان المنطقة الخليجية الأخرى وبخاصة المملكة العربية السعودية. ومعنى ذلك أن الجمعية تشمل وتوجد في إطارها أطرافاً متعددة، ليقوم كل طرف بدور معين في أداء رسالتها، فمن الكويت ودول المنطقة الخليجية يأتي التمويل من الهبات والتبرعات وعوائد الوقفيات الخيرية، وفي أفريقيا جنوب الصحراء يجري تنفيذ عديد من المشروعات التنموية والخيرية، ومن بلدان أخرى عربية وإسلامية يعمل العشرات من الموظفين والخبراء في الوحدات والأقسام المختلفة للجمعية.

وفي رأينا أن المؤسسات والجمعيات التي تجمع في إطارها انتماءات متعددة (مثل الأزهر، وأوقاف الحرمين الشرفين، وجمعية العون المباشر، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والاتحادات المهنية والنقابية العربية والإسلامية) تقوم بدور على درجة كبيرة من الأهمية في تحقيق وحدة الأمة والتقريب بين شعوبها المختلفة. وإذا كانت الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في ميادين الاقتصاد والإعلام والتعليم والتجارة قد أسهمت ولا تزال تسهم في تكوين قاعدة متينة للتقارب بين أمم الأرض جميعاً، وتمهد الطريق أمام العولمة وتحويل العالم إلى قرية صغيرة كما يقولون، فإن الجمعيات والمنظمات الأهلية العربية والإسلامية ذات النشاط الدولي يقع عليها عبء كبير من أجل موازنة الأثر المادي الناجم عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات بأثر معنوي غير ربحي يعمل في نفس الدائرة التي تقرب بين شعوب الأمة، وتنطلق منها إلى التقريب بين شعوب العالم على أسس أخلاقية وروحية وليس فقط على أسس مادية.

٣- الارتباط بقضايا المجتمع والتعاون من الدولة

سمتان أساسيتان تتميز بهما منظمات ومؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي في بلادنا، وهما تشكلان أحد القواسم المشتركة فيما بينها: الأولى هي أنها مرتبطة بالقضايا والمشكلات الواقعية التي يواجهها المجتمع على مختلف مستوياته المحلية والوطنية. والثانية هي أنها متعاونة مع الدولة ممثلة في السلطات الحكومية المختصة بمجالات العمل التي تشارك فيها، والابتعاد عن الدخول في أي نوع من الصراع مع الدولة أو أي من سلطاتها العامة.

وبقدر ما تقرب السمتان المذكورتان بين مختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/ الأهلي في أغلبية المجتمعات العربية والإسلامية، بقدر ما تميزها وتفرقها عن مثيلاتها في المجتمعات الغربية؛ حيث نشأت فيها أغلبية مؤسسات المجتمع المدني على خلفية المواجهة بين المجتمع والدولة، والسعي للحد من سيطرة السلطات الحكومية على مختلف جوانب الحياة، ولذلك كثيراً ما يُنظر إلى المجتمع المدني في الغرب على أنه نقيض للمجتمع السياسي، أو مضاد للدولة وللطبقة الحاكمة فيها. وهذا بخلاف الرؤية الإسلامية التي نشأت على أساسها منظمات وهيئات المجتمع المدني/ الأهلي في مجتمعاتنا؛ وهي رؤية تعلي من شأن التعاون لا الصراع، والسعي لبناء مجال مشترك بين المجتمع والدولة، وليس لتعميق الفجوة بينهما تحت أي دعوى من الدعاوى.

والمعنى الذي نود التأكيد عليه هنا هو أن مؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي ومنظماته ومشاريعه المختلفة في بلادنا العربية والإسلامية قامت في أغلبيتها على أساس التعاون المشترك بين المجتمع والدولة، وشكلت مبادرات فاعلي الخير من أبناء المجتمع والدولة، وكان ذلك سمة مميزة وعلامة فارقة

في تاريخ مجتمعات الأمة الإسلامية، إذا قارناه بتاريخ المجتمعات الأخرى، وبخاصة في البلدان الأوربية والأمريكية.

٤- العمل ضمن إطار المقاصد العامة للشريعة

هذا مظهر آخر للخصائص المشتركة بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/ الأهلي في بلادنا العربية والإسلامية؛ ذلك لأن التأمل في مختلف برامج ونشاطات تلك المنظمات والمؤسسات ذات المرجعية الإسلامية يوضح لنا أنها تصب في جملتها باتجاه اساسي هو الإسهام في تحقيق «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية». وبمفهوم المخالفة يمكن القول أن أهداف تلك المؤسسات والمنظمات ومجالات عملها ليست خاضعة لأهواء ذاتية، ولا لمصالح شخصية أو فئوية أو طبقية؛ فإذا ما كانت خاضعة لمثل هذه الاعتبارات فإنها تفقد شرعيتها، وتصبح عاملة في اتجاهات مغايرة لمصلحة المجتمع، ومضادة لوحدة الأمة وللإطار الجامع لها على المستوى المعنوي، المجسد لها والمعبر عنها على المستوى الواقعي.

نحن ننظر هنا إلى المقاصد العامة للشريعة كإطار موحد للحركة الاجتماعية الأهلية أو المدنية – مثلما يجب أن تكون إطاراً موحداً للحركة السياسية أيضاً – ومع تعدد الأعراق وتباين الخلفيات الثقافية والاجتماعية والمذهبية؛ ليس ثمة خلاف ذي بال بين كافة المدارس الفقهية والمرجعيات العلمية لدى الشعوب العربية والإسلامية في أن تلك المقاصد تتمثل في: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ المال، وحفظ النسل. ويضيف البعض مقصداً سادساً هو حفظ الحرية الإنسانية. ولا نعتقد أن ثمة من يخالفنا في القول بأن ما تقوم به جمعياتنا ومنظماتنا ومؤسساتنا الأهلية أو المدنية

يمكن تصنيفه تحت مقصد أو أكثر من تلك المقاصد العامة؛ فالبرامج التربوية والدعوية – مثلاً – تدخل تحت مقصد حفظ الدين، ومشروعات الرعاية الاجتماعية وأعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية والرعاية الصحية تدخل تحت مقصد حفظ النفس، والمدارس والمعاهد والبرامج التثقيفية تدخل تحت مقصد حفظ العقل، وكذلك البرامج التدريبية والتأهيلية والتدريبية تدخل تحت مقصد حفظ المال واكتسابه من وجوه الحلال، أما مشروعات الزواج الجماعي والخدمات الصحية (العلاجية والوقائية) فإنها تدخل بامتياز تحت مقصد حفظ النسل، وأخيراً فإن النشاطات التي تقوم بها الجمعيات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والحريات العامة – من منطلق إسلامي – يمكن أن نصنفها تحت مقصد حفظ الحرية الإنسانية. وكلما زادت هذه النشاطات التي تترجم المقاصد العامة للشريعة زادت قوة أواصر الوحدة بين شعوب الأمة.

٥- تشابه الأطر التنظيمية والأنماط المؤسسية

يشير تراث المجتمع المدني/ الأهلي في مختلف البلدان العربية والإسلامية إلى أن ثمة تشابهاً كبيراً في الأطر التنظيمية والأنماط المؤسسية التي عملت من خلالها الفاعليات المدنية أو الأهلية المختلفة في هذا المجتمع. ولعل مرد هذا التشابه هو وحدة المرجعية العليا التي استندت إليها تلك الفاعليات على النحو الذي شرحناه فيما سبق. وكما يؤكد علماء الاجتماع فإن المؤسسات والأشكال التنظيمية المتباينة هي وليدة العقليات والقيم السائدة في فترة معينة أو في بيئة ما، وعليه فإن المؤسسة لا تعدو أن تكون مجموعة من القواعد والآليات التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات وهم بصدد إشباع

حاجاتهم، وتحقيق أهدافهم المشتركة؛ وكلما تنوعت الحاجات والأهداف، تنوعت المؤسسات والمنظمات التي تقوم من أجل تحقيقها.

صحيح أن التشابه الذي نتحدث عنه لا يصل إلى حد التطابق التام؛ حيث تظل لكل بيئة اجتماعية خصوصياتها التي لابد أن تنعكس على مختلف جوانب التنظيم الاجتماعي الحكومي والأهلي أو المدني معاً، غير أن الاتجاه الغالب على مؤسسات ومنظمات العمل الأهلي والمجتمع المدني في بلداننا العربية والإسلامية هو التشابه الكبير في الأشكال والصيغ والأنماط التنظيمية والمؤسسية، وقد بلغ هذا التشابه – في حالات كثيرة – إلى حد التماثل في السلبيات والمشكلات العملية وليس فقط في الإيجابيات والمبادئ النظرية. وثمة عديد من الشواهد التي تؤكد ذلك، ومنها الآتي:

أ. المساجد، وهي من أهم وأبرز المؤسسات الأهلية في التاريخ العربي الإسلامي؛ وقد كانت منذ نشأتها الأولى ذات وظائف اجتماعية وخدمية وتعليمية وثقافية متعددة، إلى جانب كونها بيتاً لأداء الصلاة، وتلقي تعاليم الدين وتوجيهاته في مختلف شئون الحياة. وأينما يممت وجهك في طول العالم الاسلامي وعرضه تجد أن المساجد – بالمعنى المذكور – هي أحد أهم المعالم المشتركة بين جميع البلدان، كما تجد أن أهدافها، وأسسها التنظيمية، وطريقة إدارتها ومصادر تمويلها، وكيفية شغل الوظائف التي تسيرها وترعى شؤونها، تكاد تكون واحدة. حتى عندما بدأت هذه المساجد تفقد بعض استقلاليتها عن السلطات الحاكمة، لم تقتصر هذه الحالة على بلد دون آخر من البلدان العربية والإسلامية؛ فقد كانت أبواب المساجد والجوامع تظل مفتوحة معظم ساعات النهار وزلفاً من الليل لمن أراد أن يصلي أو يتلو القرآن أو يتدارس

الفقه أو يستريح قليلاً من تعب الحياة، ولكن الحال تغير منذ سنوات في أغلبية البلدان؛ إذ يجري إغلاق أبواب المساجد مباشرة عقب أداء الصلاة المفروضة بأوامر تصدرها وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف.

ب – **نظام الوقف**، وهو ممارسة شرعية اجتماعية معروفة في جميع البلدان العربية والإسلامية وفي كل مراحل تاريخها. وعلى أساس الوقف قامت مؤسسات وهيئات مدنية وأهلية كثيرة ومتشابهة في جميع تلك البلدان؛ ومنها كتاتيب تحفيظ القرآن، والمدارس والمعاهد والجامعات التي تخصصت في مختلف فروع العلم والمعرفة، والمستشفيات ودور الأيتام والتكايا والملاجئ، وأسبلة مياه الشرب والمضايف ومقابر الصدقة، وغير ذلك من أعمال البر والمنافع العامة. ووصل الأمر في بعض الحالات أ ن تجاوزت المؤسسات الوقفية الأطر القطرية أو الوطنية الضيقة إلى الإطار الإسلامي الأوسع، وقامت بدور كبير في توثيق أواصر الأخوة والوحدة بين المسلمين من مختلف بقاع الأرض، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أوقاف الحرمين الشريفين التي لم يخل منها بلد من البلدان العربية والإسلامية، وكانت خيراتها ترسل سنوياً إلى بلاد الحرمين للإنفاق على حجاج بيت الله الحرام وتوفير وسائل الراحة لهم ليؤدوا مناسكهم ويعودوا سالمين إلى أوطانهم.

ج – **أعمال التطوع الفردي**، وهي لا حصر لها؛ سواء كانت في صورة تبرعات مادية أو عينية أو نذور وكفارات وصدقات ونوافل، أو كانت تبرعات غير مادية من قبيل تعليم العلم، والتبرع بالوقت من أجل تقديم خدمة من الخدمات. ومثل هذه الأعمال يصعب حصرها أو تقدير قيمتها الحقيقية – كما قلنا آنفاً – نظراً لكونها تتم في أغلبيتها بطريقة سرية، ولا تأخذ نمطاً موحداً؛

بل تتعدد بتعدد الأفراد الراغبين في عمل الخير ومد يد العون للمحتاجين والفقراء.

وإلى جانب هذا التشابه في الأطر والأنماط المؤسسية للمجتمع المدني/ الأهلي، نلاحظ أيضاً أن ثمة تشابها بينها في المشكلات والممارسات السلبية التي أصابتها بين الحين والآخر. ومن ذلك مثلاً: شيوع نمط الإدارة الفردية، أو العائلية في أحسن الحالات وفي أغلبية تلك المؤسسات والتنظيمات الأهلية والمدنية، وضعف آليات الرقابة والمحاسبة على أداء المسؤولين عن تسييرها، وانتشار الفساد الفردي، وانخفاض مستوى الكفاءة وبطء الإنجاز إلى الحد الذي أدى إلى تخلف عدد كبير من تلك المؤسسات الأهلية المدنية الموروثة، وعدم قدرتها على مواكبة المتغيرات الاجتماعية، وعجزها عن استيعاب المستجدات، وفشلها في مواجهة كثير من التحديات التي واجهت المجتمعات العربية والإسلامية في العصر الحديث.

إن تلك السلبيات التي أشرنا إليها قد أثرت على أداء مؤسسات وفاعليات المجتمع المدني/ الأهلي، وأضافت بعداً آخر لإشكاليات علاقة هذه المؤسسات والفاعليات بوحدة الأمة. ولكن هذا لا يعني أن وظائفها الإيجابية الكثيرة في خدمة وحدة الأمة قد اختفت تماماً، أو لم يعد لها وجود. وسوف نوضح الإسهامات التي تقدمها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/ الأهلي في وحدة الأمة بشيء من التفصيل في البند التالي.

رابعاً: إسهام المؤسسات في الوحدة

تشكل الخصائص المشتركة التي تناولناها في البند السابق القاعدة العريضة للإسهامات التي تقدمها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/ الأهلي في اتجاه وحدة الأمة الإسلامية؛ سواء على مستوى المشاعر والمبادئ والقيم

الحاكمة للسلوك الفردي والجماعي، أو على مستوى المواقف العملية والتجانس المؤسسي والتنظيمي الذي يمهد الطريق لتحقيق مبادئ التكافل والتعاون والتضامن على أرض الواقع.

والسؤال هنا هو: كيف تسهم مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني/ الأهلي في تحقيق وحدة الأمة الإسلامية؟ إن الجواب على هذا السؤال يقتضي النظر في السجل التاريخي لخبرة مؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي في البلدان العربية والإسلامية، والنظر أيضاً إلى هذا السجل في الواقع المعاصر. وسيتضح أن إسهام هذه المؤسسات في دعم وحدة الأمة يتطلب باستمرار وجود مناخ عام يساعد على تفعيل هذا الإسهام وزيادة جدواه، ويقلل من العوائق والإشكاليات التي تحد من فعالية هذا الإسهام. ويمكن القول أن الملامح العامة لهذا المناخ تتمثل في وجود إرادة الوحدة بين مختلف شعوب الأمة، وأن تكون هذه الإرادة هي الغالبة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وأن تكون مدعومة بأطر تنظيمية ومؤسسية تعمل في تناغم وتناسق من أجل تحقيق أمل الوحدة ولو في الأجل البعيد، وأن يكون هناك قدر كبير من التجانس والاتفاق بين صفوف النخب الفكرية والسياسية التي تؤثر في اتجاهات الرأي العام، وتمسك بزمام عمليات صنع القرار، وتقود دفة الحكم في البلدان العربية والإسلامية. فإذا ما توافر هذا المناخ كان بالإمكان لمؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي أن تسهم بفاعلية في السير قدماً نحو تحقيق حلم الوحدة بين مختلف أقطار الأمة وشعوبها. وفيما يلي بيان أهم الأدوار الفعلية التي تسهم بها في دعم التوجه نحو وحدة الأمة في الواقع المعاصر.

١. تجديد الشعور بالانتماء إلى الموحدات الحضارية الكبرى

المقصود هنا هو تلك العوامل التي وحدت الأمة الإسلامية وشدت أزرها في العصور السابقة، وفي مقدمها: العقيدة، والشريعة، واللغة، والقيم الأخلاقية.

وقد نبعت من هذه الموحدات منظومة القيم والأخلاقيات الإسلامية التي تندرج ضمنها القيم والمبادئ التي تحض على العمل الخيري والتطوعي؛ وهي التي لا تعترف بالحدود السياسية المصطنعة، ولا بالحواجز العرقية أو الاختلافات المذهبية. وتستند إلى تلك المنظومة - كما ذكرنا آنفاً - مؤسسات ومنظمات العمل الأهلي والمدني في أغلبية البلدان العربية والإسلامية. إن عمل هذه المؤسسات التي هي متنوعة ومتعددة بالضرورة وفق منظومة القيم الإسلامية التي هي واحدة وموحدة بالضرورة أيضاً؛ يعني أن حصيلة العمل لابد وأن تصب في اتجاه تجديد عوامل الوحدة ودعمها، وتسهم بالقدر نفسه - ولكن في اتجاه عكسي - في إضعاف عوامل التفرقة القائمة على أسس مذهبية أو عرقية أو جهوية.

٢- تقوية نسيج البنية التحتية لوحدة الأمة

تتمثل هذه البنى في عديد من دوائر الانتماء الأولية التي تبدأ بالأسرة، وتمر بالجماعات الحرفية والمهنية والمذهبية والثقافية والنقابية والاتحادات النوعية، وتنتهي بالأمة في مجموعها. وفي رأينا أن مفهوم وحدة الأمة يظل غامضاً وهلامياً ما لم يتم التعبير عنه في كيانات فرعية قوية؛ بحيث يغطي كل كيان منها مساحة أو مجالاً أو نشاطاً أو ميداناً من ميادين العمل المتعددة والمتنوعة. ومن تكامل هذه التكوينات الفرعية يتشكل الجسد العام للأمة داخل إطار نسق تحكمه منظومة واحدة من القيم والموجهات النابعة من المقاصد العامة للشريعة على نحو ما بيناه آنفاً. وقد رأينا - فيما سبق - أن أغلبية مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الأهلي في البلدان العربية والإسلامية ترتكز على تلك الدوائر الأولية للانتماء، ويكاد يتوقف نجاحها في أداء مهماتها على مدى ارتباط كل منها بدائرة أو أكثر من تلك الدوائر. ولولا وجود

المؤسسات والتنظيمات المدنية/ الأهلية لكان من الصعب جداً المحافظة على التماسك الداخلي بين عناصر الأمة وجماعاتها المختلفة؛ ومن هنا يبرز الدور الكبير الذي تسهم به مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في تقوية نسيج الوحدات الفرعية للكيان الجماعي للأمة، جنباً إلى جنب الدور الذي تسهم به المؤسسات والتنظيمات الحكومية.

إن أهمية هذا التعدد المؤسسي والتنظيمي المدني/ الأهلي في تحقيق وحدة الأمة تتجلى في الوظائف التي تقوم بها تلك الكيانات المؤسسية والتنظيمية على المستويات المحلية والقاعدية التي تعمل في إطارها وتقدم خدماتها للمنتمين إليها. ومن أهم هذه الوظائف التوحيدية؛ أنها تسهم في بلورة اتجاهات متجانسة للرأي العام على أسس وثيقة الارتباط بالواقع وبما يثيره من تحديات. فلو تخيلنا مثلاً أن جميع المؤسسات والتنظيمات المدنية/ الأهلية في كل البلدان العربية والإسلامية العاملة في مجال الرعاية التعليمية تنطلق من ذات المنظومة القيمية والأخلاقية الإسلامية، وتحتكم إلى معاييرها في تقدير ما تحققه من إنجازات؛ لو تخيلنا هذا وكان بالإمكان تحقيقه على أرض الواقع، إذن لأمكننا الحديث بقدر كبير من الثقة عن وجود لبنة قوية من لبنات وحدة الأمة في هذا المجال التعليمي، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المجالات الأخرى؛ سواء كانت خدمية أو إغاثية، أو تنموية.

ولمزيد من الإيضاح للدور الذي تسهم به مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني/ الأهلي في وحدة الأمة عبر تقوية دوائر الانتماء الفرعية، يمكننا أن نفترض الحالة العكسية، والنظر في التداعيات التي تترتب عليها. والحالة العكسية هنا تعني غياب أي نوع من التنظيم المؤسسي/ الأهلي أو المدني، وأنه

لا يوجد سوى المؤسسات والهيئات الرسمية والحكومية فقط. إن أول تداعيات هذا الافتراض هو أننا سنكون إزاء حالة من المركزية المفرطة في شتى مجالات الحياة، مع ما يرافق المركزية – بحكم التجربة – من ميل شديد نحو الاستبداد وكبت الحريات العامة، وإهمال المبادرات والإبداعات الفردية والجماعية الفرعية والنوعية، وتحميل إدارة الدولة بأعباء هائلة تفوق طاقاتها في كثير من الأحيان، ولا يمكنها الوصول إلى مختلف الفئات والجماعات الفرعية، ولو حرصت على ذلك أشد الحرص. وفي هذه الحالة أيضاً سيكون من العسير جداً الحديث عن لبنات قوية لبناء وحدة الأمة على أرض الواقع الفعلي، وليس فقط على مستوى التأصيل النظري، أو مستوى الأماني والأحلام، وإذا ما حادت سلطات الدولة عن هدف توحيد الأمة لسبب أو لآخر، فلن يكون وراء ذلك إلا خواء هائل لا يمكن لأبناء الأمة سده بمجهوداتهم الفردية التي لا ينظمها ناظم جامع.

٢- حفز التعاون في مختلف المجالات

يتجلى هذا الدور الذي تسهم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/ الأهلي بشكل واضح من خلال ما تخلقه البرامج والنشاطات والمشروعات التي تنفذها على المستوى عبر – الوطني؛ وذلك بهدف توسيع نطاق المستفيدين من تلك المشروعات والخدمات ليشمل عدة دول عربية أو إسلامية أخرى.

وقد شهد العقدان الأخيران ظهور عدد لا بأس به من الجمعيات والهيئات والشبكات الأهلية التي تعمل داخل الوطن الأم وخارجه في العديد من البلدان العربية والإسلامية، ومنها على سبيل المثال: جمعية العون المباشر – لجنة مسلمي أفريقيا سابقا – وهي تعمل في أكثر من ثلاثين دولة أفريقية جنوب

الصحراء الكبرى. والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وهي تعمل في بلدان عربية وإسلامية كثيرة، ويغطي نشاطها أيضاً الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية. لدعم المشروعات التنموية للأمم المتحدة الذي يرأسه الأمير طلال بن عبد العزيز، وتغطي مشروعاته بلدان كثيرة أيضاً عربية وإسلامية. والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تهتم بقضايا الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان في الوطن العربي. وهناك أيضاً الشبكة العربية للمنظمات الأهلية التي سبقت الإشارة إليها، وغير ذلك كثير من الجمعيات والشبكات والمنظمات الأهلية والمدنية، والاتحادات المهنية والنقابية والحقوقية، التي تصب كل مجموعة منها في مجال واحد عبر مختلف البلدان العربية والإسلامية، ولا يقتصر فقط على دولة المؤسسة أو المنظمة أو الجمعية.

وإذا ألقينا نظرة تحليلية شاملة على برامج ونشاطات مثل تلك الجمعيات والمنظمات والشبكات، يتضح لنا أنها تسهم في تغذية عوامل الوحدة بين شعوب وبلدان العالم العربي والإسلامي من أكثر من زاوية، أهمها الآتي:

أ- أن كل مجموعة منها متماثلة الاهتمامات تسهم في الكشف عن تشابه المشكلات والتحديات التي تواجهها المجتمعات العربية والإسلامية، وكذلك التشابه الكبير في الحلول التي يمكن من خلالها التغلب على تلك المشكلات والتحديات؛ سواء في مجال التنمية ومحاربة الفقر والبطالة، أو في مجال الرعاية الاجتماعية ومساعدة المحتاجين، أو في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان. وكلما زاد اعتماد هذه الجمعيات والمنظمات على المرجعية الإسلامية في توجيه أعمالها ونشاطاتها، زادت فعالية الدور الذي تسهم به في التقريب بين شرائح الأمة وتكويناتها الاجتماعية المتعددة. وليس من الممكن اكتشاف هذه

الأبعاد إلا بالممارسة العملية، وعبر التجربة والاحتكام المباشر بحقائق الواقع ومتطلباته.

ب – أن المشروعات والبرامج المختلفة التي تقوم بها هذه الجمعيات والمنظمات عابرة القطرية تتطلب تعبئة قدر لا بأس به من الموارد البشرية والمادية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، ولتوفير هذه الموارد تلجأ كل جمعية أو منظمة إلى توظيف أعداد كبيرة من الكوادر والمتخصصين من أبناء العرب والمسلمين للعمل لديها؛ الأمر الذي يتيح الفرصة أمامهم لتبادل الخبرات ولتوسيع مداركهم بأوضاع العالم العربي والإسلامي واكتشاف عناصر الوحدة بين مختلف شعوبه وأقطاره، وتكون الجمعية أو المنظمة في هذه الحالة بمثابة جسر الوصل بينهم وبين البلدان التي تعمل فيها. كما أن الموارد المادية اللازمة للمشروعات والبرامج تسهم في هذا الاتجاه نفسه؛ من خلال تشجيع بعض عمليات التبادل التجاري بين البلدان الإسلامية، وتفضيل منتجاتها على المنتجات الأجنبية، ونقل المساعدات والموارد من بلاد الوفرة إلى بلاد الندرة مثلاً.

ج – إن كل تقدم أو نجاح تحققه مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي/ المدني في تقوية الشعور بأواصر الوحدة ودعمها بين البلدان العربية والإسلامية، من شأنه أن يحفز التعاون التنسيق في مجالات أخرى اقتصادية وسياسية وثقافية تصب في هذا الاتجاه التوحيدي نفسه؛ وذلك بفعل تأثير قوة المثل Demonstration Effect ، وقد تقوم شبكة من التعاون والتنسيق بين منظمات أهلية من جهة ومؤسسات وشركات اقتصادية ربحية من جهة أخرى،

وذلك من باب لزوم ما يلزم، وأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وتكون المصلحة متحققة لجميع الأطراف في جميع الحالات.

د – إن التعاون الناجح بين مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي/ المدني من شأنه أن يعزز التعاون القائم بين المؤسسات الحكومية العربية والإسلامية، وبين الحكومات نفسها، ومثل هذا التعاون بدوره يصب في دعم قوى الوحدة والترابط والتكامل بين شعوب الأمة من جهة، وبين هذا الشعوب وحكوماتها من جهة أخرى، ويتدعم هذا الترابط مع اكتشاف حقول العمل الميداني على كافة الأصعدة بين مؤسسات ومنظمات أهلية وأخرى حكومية في إطار تعاوني مشترك، وبعيداً عن الصراعات والانقسامات التي تعوق وحدة الأمة، ولا تحقق سوى مصلحة القوى المتربصة بها.

الخاتمة: تفعيل دور المؤسسات في بناء الوحدة

إن ما تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي/ المدني لم يعد مجرد تعبير عن نوايا حسنة أو عطاءات خيرية يقدمها المحسن أو المتصدق إلى المحتاج أو ذي الخاصة، ولكنه أضحى على درجة كبيرة من الأهمية في تحقيق التنمية الشاملة، ويعلق الكثيرون عليه آمالاً كبيرة في توجيه عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والحضاري بشكل عام، وفي ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر بشكل خاص. وبالرغم من كثرة القواسم المشتركة بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية، وبالرغم من أهمية ما تسهم به تلك المؤسسات والمنظمات في تحقيق وحدة الأمة – على النحو السابق شرحه في البندين الثالث والرابع – إلا أن ثمة عديداً من التحديات التي تواجهها وتحد من فعاليتها – على النحو الذي

سبق أن أوضحناه أيضا في القسم الثاني من هذا البحث – وتحتاج هذه التحديات الى بذل جهد كبير من أجل التغلب عليها، وسوف نقدم هنا عدداً من المداخل والأفكار لتكون موضعاً للنقاش وتبادل المشورة بشأنها بهدف التوصل إلى أفضل الاختيارات التي يتعين القيام بها في هذا المجال. ولكن علينا أن ندرك جيداً أن هدف وحدة الأمة الذي نتحدث عن إسهام مؤسسات المجتمع الأهلي/ المدني في تحقيقه لن يكون نتاج جهد يوم نغرس فيه البذور في الصباح لنجني ثمرتها في المساء أوفي صباح اليوم التالي ، وإنما هو برنامج عمل مركب ومعقد وشاق، ويحتاج ضمن ما يحتاج إلى نفس طويل، وإلى تعبئة شعبية واسعة النطاق، ويحتاج أيضاً إلى رؤية بعيدة المدى نرسل النظر فيها إلى عشرات قادمة من السنوات، إلى جانب الاهتمام بالمدى القريب والمنظور سواء بسواء. وفيما يلي أهم المداخل التي يمكن من خلالها تفعيل أداء مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني/ الأهلي في تحقيق وحدة الأمة:

١ـ المدخل التربوي التعليمي

يرتكز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في بناء العقليات وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات يمكن أن نغرس في عقول الناشئة منظومة القيم والمبادئ التي تحض على العمل الأهلي/ المدني من منظور وحدة الأمة؛ التي تقوم على أساس التعاون والتكامل بين مختلف الشعوب العربية والإسلامية. وإذا كانت البرامج والمشروعات والنشاطات التربوية – في وضعها الحالي – تفتقر إلى مثل هذا المضمون؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية والتربوية في هذا الاتجاه الذي يؤكد على قيمة العمل التطوعي، ويرفع من شأن مؤسساته، وينبه الأذهان إلى أهميتها في تحقيق وحدة الأمة بصفة عامة،

إلى جانب أهميتها القصوى في ترقية حياة المجتمع ونموه الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة. ومثل هذه المعاني يجب أن تتضمنها المقررات والمناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية وبرامج خدمة المجتمع وحصص الأشغال والتدريبات العملية؛ ابتداءً من المراحل الابتدائية من السلم التعليمي، وصولاً إلى أعلى درجات هذا السلم. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة التطويرية في مناهج التربية والتعليم على الوزارات والهيئات والمراكز التربوية والتعليمية، وفي مقدمتها المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كما تقع أيضاً على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع المدني في مختلف البلدان العربية والإسلامية.

٢- المدخل الثقافي الإعلامي

نظراً لضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام فيما يتعلق بالمجتمع المدني ومؤسساته بصفة عامة، وبدور هذه المؤسسات في تحقيق وحدة الأمة بصفة خاصة؛ فإن المطلوب وفقاً لهذا المدخل هو صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك المعاني الغائبة، ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن المجتمع المدني ودوره في النهوض بالمجتمعات المحلية من جهة، وفي تحقيق التآزر والتعاون والوحدة بين شعوب الأمة من جهة ثانية. ولتيسير مهمة وسائل الإعلام في أداء مهمتها في هذا المجال يجب أن تخصص أكبر مما هي عليه الآن للبرامج التثقيفية المدروسة حول المجتمع المدني ومؤسساته وما تقوم به من أدوار في خدمة المجتمع والأمة، مع التركيز على تغيير الصورة الذهنية النمطية الشائعة عن العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته بصفة خاصة، وإبراز أهميتها في تحقيق التقارب والوحدة بين المجتمعات الإسلامية الغنية

منها والفقيرة. كذلك من الضروري إفساح المجال لعرض تجارب العمل الأهلي الناجحة.

وفي تصورنا أن الهدف الاستراتيجي/ المركزي الذي يجب أن تتجه نحوه الجهود الإعلامية والتثقيفية هو العمل من أجل توحيد الثقافة المرجعية لمختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، وتخليص الثقافة السائدة حالياً من عيب الازدواجية، ومن ثم القضاء على كثير من الثغرات التي تسببها هذه الازدواجية.

٣- المدخل التشريعي القانوني

يتطلب هذا المدخل – شأن غيره من المداخل – درجة عالية من التعاون والتنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية في مختلف البلدان العربية والإسلامية؛ بهدف إعادة النظر في الأطر القانونية التي تنظم عمل مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني/ الأهلي، والقيام بتنقيتها من العقبات التي تحول دون فاعلية هذه المؤسسات من ناحية، والتي تحول دون تواصلها وتعاونها إقليمياً وعالمياً على المستويين العربي والإسلامي من ناحية أخرى. ومن المفترض أن تتجه الجهود في هذا الميدان إلى القوانين القائمة فتدرسها دراسة مستفيضة لتكشف عن القواسم المشتركة فيما بينها، وتبرزها وتقترح وسائل تفعيلها، ولتكتشف أيضاً تلك العوائق التي أشرنا إليها وتبين كيفية التغلب عليها؛ مع ما يقتضيه ذلك من تعديل النصوص التي تحتاج إلى تعديل، ووضع نصوص جديدة أو استصدار قوانين جديدة بكاملها؛ بحيث تكفل درجة أعلى من التعاون والتنسيق بين كافة المستويات الإقليمية والدولية، إلى جانب ما يجب أن تكفله لها من الاستقلالية وحرية الحركة بعيداً عن قيود البيروقراطيات الحكومية، ويجب أن تكفل لها أيضاً موارد مالية كافية لتمويل مشروعاتها وبرامجها دون الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية.

٤- مدخل إعادة ترتيب الأولويات

تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسات الميدانية في عدد من البلدان العربية والإسلامية إلى وجود خلل كبير في أولويات مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، وأن أغلبية المشروعات والبرامج التي تقوم بها تفتقر إلى رؤية استراتيجية تساعد على ترتيب تلك الأولويات بشكل عملي، كما كشفت هذه الدراسات عن «محدودية العمل الجماعي وسيادة النزعة الفردية». وإذا استمرت هذه الحالة فإنها ستكون من أكبر العوائق التي تحول دون الإسهام في تحقيق هدف الوحدة؛ إذ أن ترك ترتيب الأولويات لا يقتصر على هذه المؤسسة أو تلك المنظمة بمفردها، وإنما ينصرف أيضاً إلى الأمة في مجموعها، لهذا اعتبر علماء السلف أن «ترك الترتيب للقربات والخيرات من جملة الشرور»، وقالوا أيضاً «لا يكفي كون الفعل من جنس الطاعات ما لم يراع فيه الوقت والشرط والترتيب» [الغزالي: إحياء علوم الدين، القاهرة: دار الشعب، ج١، ص ٧٢]. وفي هذا السياق فإن من أهم التوجهات السائدة لدى مؤسسات المجتمع المدني وتحتاج إلى إعادة نظر الآتي:

أ- غلبة النمط الفردي في العمل الخيري وغياب الثقافة المؤسسية، والواجب هو تنمية قيمة العمل الجماعي والممارسة الشورية داخل المؤسسات والتنظيمات الأهلية وفيما بينها؛ ليس فقط على مستوى كل قطر من الأقطار، وأنما على المستوى الإقليمي العربي والإسلامي.

ب – شيوع ثقافة التبرير والاعتذار للتغطية على الممارسات غير الصحيحة، والواجب هو ممارسة النقد الذاتي والاعتراف بالأخطاء التي أدت إلى تقوقع مؤسسات العمل الأهلي على ذاتها وداخل الحدود القطرية الضيقة، والعمل على تجاوز هذه الحالة، والاهتمام بغرس روح التعاون والتكامل بين مختلف المؤسسات، والإصغاء للرأي والرأي الآخر، وممارسة الشورى والالتزام بما يجمع

عليه رأي الأغلبية، وهذا هو أقصر الطرق العملية نحو هدف الوحدة الشاملة بين مختلف شعوب الأمة.

ج – غلبة الميل إلى الأعمال الإغاثية المؤقتة، والواجب هو أن يجري التركيز على المشروعات التنموية المستدامة بدرجة أكبر من الأعمال ذات الطابع المؤقت. وكلما زاد حجم المشروعات التنموية وتحسنت نوعياتها وارتبطت بقضايا ومشكلات عامة مثل مشكلات الفقر والبطالة والمرض، زاد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق وحدة الأمة عبر الإسهام الفعال في حل مثل هذه المشكلات التي استعصت على الحلول الفردية المنعزلة عن بعضها.

٥- مدخل التدريب وبناء القدرات الذاتية

لهذا المدخل أهمية كبيرة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، وفي توجيهها نحو التكامل والتعاون بما يخدم هدف وحدة الأمة بصفة خاصة. وقد كشفت الدراسات الميدانية الحديثة في هذا المجال عن وجود نقص حاد في عدد الخبراء المختصين بالتدريب والتأهيل في مجال العمل الأهلي بصوره المختلفة، كما كشفت تلك الدراسات عن غلبة المكون الأجنبي على المحلي في عملية التدريب وما تحتاج إليه من عناصر مادية وبشرية؛ الأمر الذي ينعكس سلبياً على أداء المؤسسات والمنظمات من كافة الجوانب؛ بما في ذلك الجانب التنسيقي أو التعاوني الذي يصب باتجاه هدف وحدة الأمة والتكافل بين شعوبها.

وفي تصورنا أن هذه الحالة السلبية بحد ذاتها توفر فرصة كبيرة لتفعيل القدرات الذاتية عبر التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث ومعاهد التدريب العربية والإسلامية، وأن تنهض هذه المراكز والمعاهد بتطوير برامج تدريبية مشتركة عالية المستوى من جهة، وأن تقوم بتأهيل وتخريج كوادر متخصصة في هذا المجال وفقاً لرؤية عربية إسلامية شاملة من جهة أخرى.

وبذلك يمكن الإسهام في سد النقص الحاصل في هذا الميدان الحيوي، والقضاء على التأثيرات السلبية للعنصر الأجنبي الذي يعمل وفقاً لأولوياته الخاصة التي لا تتفق بالضرورة مع أولوياتنا، بل ربما تصادمت معها بقصد مسبق وبوعي كامل.

إن التدريب والتأهيل ضمن الإطار العام الذي أشرنا إليه يدعم بالضرورة مؤسسية المجتمع المدني/ الأهلي في البلدان العربية والإسلامية، و«المؤسسية» هي واحدة من الطرق المؤدية إلى الوحدة؛ شأنها شأن العملية التربوية والتعليمية وشأن وسائل الإعلام وأدوات التثقيف العام التي تأخذ هذا الهدف بحسابها، وشأن التشريعات القانونية التي تتخذ من المقاصد العامة للشريعة مرجعية عليا لها.

قائمة المراجع

١- إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨).

٢- تجربة جمعية العون المباشر في رعاية الأيتام بأفريقيا جنوب الصحراء – مجلة المظلة (القاهرة) – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية – يوليو / أغسطس ٢٠٠٣.

٣- (محرر): نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

٤- أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٥- أماني قنديل (محرر): الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية: دراسات حالة الأردن – لبنان – مصر – تونس (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ب. ت).

٦- تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية، ١٩٩٧).

٧- المجتمع المدني العالمي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – ٢٠٠٣).

٨- بدر المطيري وإبراهيم البيومي غانم: تطور أوضاع المنظمات الأهلية في دولة الكويت، في التقرير السنوي الثاني للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة، ٢٠٠٣).

٩- المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام في دولة الكويت، في التقرير السنوي الأول للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠٠٢).

١٠- برهان غليون: نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية (محاضرة ألقيت في ندوة: المجتمع المدني والديمقراطية – جامعة قطر ١٤-١٧ مايو ٢٠٠١).

١١- بيريت م. ليكي (وآخرون): إدارة الجمعيات الخيرية غير الهادفة للربح: دليل الجمعيات في ظل الظروف المتغيرة، ترجمة علا عبد المنعم عبد القوي (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

١٢- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٦).

١٣- سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي وأزمة الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢،٢٠٠١)ز

١٤- سلوي حسني العامري: تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع ألفية جديدة (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ب . ت).

١٥- شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية، ب. ت).

١٦- طارق البشري: منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والتعددية ومؤسسات المجتمع المدني، دراسة منشورة على موقع Islamonline.net زاوية «الإسلام وقضايا العصر».

١٧- عبد الرحمن حمود السميط: تداعيات أحداث سبتمبر على العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته (ورقة قدمت في ندوة: مستقبل المشرق العربي في ضوء أحداث ١١ أيلول وما تلاها – المركز العربي للدراسات والأبحاث – قطر – ٢٠ – ٢٠٠٣/١/٢٢).

١٨- عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة خاصة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٠).

١٩- محمد السيد سعيد: المجتمع المدني العالمي، منشور على موقع Islamonline.net.

٢٠- محمود عودة (وآخرون): واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية: دراسة لأربعة أقطار عربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠).

٢١- محمود عودة (مشرف): مستخلصات البحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية – بيروت ٢٣-٢٥ أبريل ٢٠٠٢ (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ب. ت).

٢٢- lejandro Colas: International Civil Society (London: Polity Cambridge, ٢٠٠٢).

٢٣- Norman Lee (Editor): Soruces of Charity Finance (Tonbridge; Charities Aid Fondation, ١٩٨٩)

٢٤-John Kenne: Global Civil Society (Cambridge University Press, ٢٠٠٣)